

كلمة الدكتورة/ هالة حلمي السعيد
وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

جمهورية مصر العربية

ورشة عمل "تعزيز الابتكار في القطاع العام في الدول العربية"

٣٠-٣١ أكتوبر ٢٠١٧

السيدات والسادة، الحضور الكريم

← يتمثل الابتكار في تنفيذ طرق جديدة لتحقيق نتيجة أو أداء عمل، ربما تكون جديدة تماماً، أو تكون تغيير في النظام الحالي، أو تكون شيء موجود بالفعل في مكان آخر ويتم تنفيذه للمرة الأولى، وبالتالي يمكن أن يرتبط الابتكار بكافة الأنشطة والمجالات المختلفة. ويختلف الابتكار في القطاع العام عن القطاع الخاص من حيث أن التركيز ليس مكاسب نقدية أو نجاح اقتصادي أكبر لعدد قليل. والهدف من ابتكار في الجهاز الحكومي هو توفير خدمات حكومية أفضل وتحسين العملية الإدارية، الأمر الذي يعزز بدوره الرفاهية الاجتماعية للشعب ويزيد من النمو الاقتصادي للبلد من أجل مستقبل أكثر استدامة.

← وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تطويراً كبيراً في منظومة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري لمواكبة التغيرات العصرية الراهنة. وجاء ربط التخطيط بالإصلاح الإداري من أجل تحقيق إصلاح مؤسسي يواكب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المنشود. ويهدف الإصلاح الإداري إلى الوصول لجهاز إداري كفاء يدعم تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويعزز قدرة المؤسسات الحكومية على المساهمة بشكل كفاء وفعال في إدارة موارد الدولة بهدف توفير الحياة الكريمة للمواطنين في الوقت الراهن وفي المستقبل.

← هذا ويعتبر الإصلاح الإداري من المحاور الأساسية لبرنامج عمل الحكومة خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧-٢٠١٨/٢٠١٧، وأساس عمل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الذي يشمل تطوير منظومة التخطيط ورفع كفاءة الجهاز الإداري لتنفيذ الخطط وابتكار آلية مستدامة ومتكاملة على أسس علمية لمتابعة خطط التنمية وفقاً لمؤشرات قياس الأداء وذلك من خلال المنظومة المتكاملة لمتابعة وإعداد الخطة، التي أعدتها الوزارة باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها، والذي من شأنه الإسراع بخطى وبرامج الحكومة والحد من إجراءات البيروقراطية ورفع كفاءة الانفاق الاستثماري العام. وتعتبر هذه المنظومة هي المرجعية الحاكمة لتقييم أداء الوزراء والمحافظين وكفاءة موظفي الجهاز الإداري لما لها من عظيم الأثر في تقديم الخدمات للجمهور وزيادة الفعالية في تنفيذ الأعمال الإدارية و تعزيز الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في صنع القرار.

← نحتاج إلى تضافر جهود كل الجهات الحكومية المعنية من أجل سرعة الانتهاء من إنشاء منظومة معلومات وطنية متكاملة تشمل البيانات والمعلومات الدقيقة عن مختلف قطاعات الدولة المصرية، وذلك بالنظر إلى أهميتها في جهود التحول الرقمي وإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التنموية القائمة وضرورة التوسع في تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية للمواطنين أخذاً في الاعتبار ما تساهم به في التيسير عليهم وزيادة كفاءة الأداء الحكومي.

← إن فوائد الابتكار في القطاع العام عديدة ويمكن أن تشمل تحسين تقديم الخدمات الحكومية والتشغيل واتخاذ القرارات والتخطيط، ويؤدي ذلك إلى زيادة مشاركة المواطنين وإلى شفافية الحكومة ومساءلتها وإدماجها، مما يؤدي إلى تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية أفضل.

← ولأن تشخيص التحديات والمشكلات، يعد أولى خطوات العلاج الناجح، فإن تحديات الإصلاح الإداري في الوقت الراهن ليست مستحيلة فهناك خطط واستراتيجيات من شأنها المساهمة في حل مشاكل الإدارة والتوسع في تطبيق اللامركزية ومواجهة الترهل الإداري، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، بما يؤدي إلى تعظيم العائد من مرافق الدولة وأصولها.

← إن التكنولوجيا أسست فلسفة متكاملة ومنهجية خلّاقة في العمل، وأصبحت أهم أدوات الإصلاح الإداري والابتكار، وتحقيق مفاهيم الحكم الرشيد من شفافية ومحاسبة ومسؤولية واحترام المواطن وتسهيل حصوله على الخدمة، وذلك لأن خدمة المواطن هي في سلم أجندة السياسات الوطنية للحكومة والتي تسعى إلى توفيرها وتطويرها لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

← أظهرت البحوث والممارسات أن الابتكار واستخدام التكنولوجيا يحرك النمو الاقتصادي ويحسن الانتاجية والكفاءة ويولد فرص عمل ويعزز التنمية المستدامة، وأن الجهود الموجهة نحو التنمية المستدامة والجهود الموجهة نحو التنمية المستدامة الشاملة التي تشرك جميع قطاعات المجتمع خاصة النساء والشباب والفئات المهمشة تعطي دفعة لعملية الابتكار.

← وقد أوضح التقرير الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عقب اجتماع الخبراء حول "سبل تعزيز الابتكار من أجل التنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية: تحفيز التعاون وجسر الفجوات" والذي عقد في بيروت ٢٠١٦ أن "التحديات التي تواجه المنطقة العربية في سعيها إلى تعزيز الابتكار من أجل التنمية عديدة ومتنوعة.

← ونحن نسعى إلى تطوير منظومة متكاملة من الأدوات الحديثة لمساعدة الجهات الحكومية على الابتكار في مجالات السياسات الحكومية والخدمات المقدمة للجمهور والهيكل التنظيمية والعمليات والإجراءات بما يعزز من تنافسية الدولة في القطاع الحكومي ويعمل على تحويل الابتكار الحكومي لعمل مؤسسي منظم ضمن الحكومة، لأن الابتكار لا يزدهر إلا في بيئة مؤاتية تتوفر فيها العناصر التالية: الدعم والتمكين، نظام بيئي لريادة الأعمال (Eco-System)، والتعاون الفعال بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع العام والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص. وتشمل أدوار هذه الجهات وضع الأطر القانونية والتنظيمية وإنشاء الهياكل الأساسية وتحسينها وتعزيز القدرات البشرية وتشجيع البحث والتطوير ورعاية المواهب وتوفير التمويل وتشجيع ريادة الأعمال.

← تأتي هذه المنظومة ضمن رؤية مصر المتكاملة لتطوير العمل الحكومي داخلياً وتعزيز تنافسية مصر خارجياً، والعمل على تأسيس جهاز حكومي متخصص ومعني بتطوير والابتكار الحكومي، والانتقال من مبادرات الابتكار المتفرقة إلى وضع إطار مؤسسي متكامل لهذه العملية، إيماناً منا بأن الابتكار والأفكار هي رأس المال الحقيقي للمستقبل. ونعمل حالياً على بناء شبكة شراكات عالمية مع الجامعات والمعاهد المتخصصة والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالتطوير الحكومي للاستفادة من كافة التطورات في هذا المجال، بالإضافة لتقديم الدعم الفني الميداني لكافة المؤسسات الراغبة في تطوير عملية الابتكار ضمن فرق العمل لديها.

← إن الابتكار من المجالات الأساسية في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي أطلقتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥. فعلى المستوى العمودي ذكر الابتكار في عدد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ولا سيما الهدفان ٨ و ٩ ، أما على المستوى الأفقي الابتكار يحرك الانتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع ويولد فرص عمل كما أنه شرط ينبغي توفره لتكون طرق التنفيذ ابتكارية والطلول التي يبتدعها القطاع الخاص خلّاقة ومخططات تمويل التنمية جديدة.